

مجلس الإنماء والإعمار ضابط

فقد وظّف وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي أخاه غالب في مشروع يتعلق بالمياه في البقاع الغربي، من تمويل البنك الدولي الذي يمنح رواتب مرتفعة جداً نسبة إلى السوق اللبنانية. زياد المشنوق، شقيق النائب نهاد

ضاعت الخطط في حضرة السياسة، وأصبح المجلس (الذي كان من المفترض أن يؤدي من ضمن مهامه دور وزارة التخطيط) مجلساً أعرج.

المحاصصات في التوظيف

هيكلية المجلس القيادية تتألف من رئيس، مجلس إدارة ومكتب المجلس (أو مكتب الرئيس). تقول المصادر إن لمعظم هؤلاء «برستيج»، والبعض يستفيد من استملاكات سوليدير لتحقيق أرباح هائلة من بيع الأسهم وشراؤها؛ الرئيس هو حالياً نبيل الجسر الذي يحظى قانوناً بصلاحيات تمثيل الدولة في توقيع اتفاقيات التمويل الخارجي (يلفت المصدر، في هذا الإطار، إلى أنه لا صلاحية لدى الوزراء لتوقيع المشاريع). ويحق لرئيس المجلس صرف 80 ألف دولار سنوياً على المشاريع من دون الرجوع إلى أحد.

وبنظرة إلى تركيبة المجلس، تتضح معالم المحاصصة التي تتحكم به. فالجسر هو شقيق النائب في تيار المستقبل سمير الجسر. وكان الرئيس رفيق الحريري قد رشحه لتولي رئاسة المجلس بين عامي 1995 و1999. وفي عام 2005 عينه الرئيس فؤاد السنيورة مستشاراً له، قبل أن يعيده الأخير إلى رئاسة المجلس. ويحتل

ينظر البعض إلى مجلس الإنماء والإعمار على أنه صرح اقتصادي يدير شؤون البلد، إنماءً وإعماراً ومدارس ومياهاً وصرفاً صحياً وطرقاً وجسوراً... الكل يحب المجلس ورئيسه. بعض الاستثناءات يعبر عنها تكتل التغيير والإصلاح، ليتضح أن التكتل نفسه يطمح إلى الدخول طرفاً في آلية توزيع المحاصصات المذهبية والمناطقية والسياسية. على الرغم من اختلاف الحناجر، عنوان النشيد واحد: «كلنا (في) مجلس الإنماء والإعمار»

رشا ابو زكي

في عام 1976، مع انتخاب الراحل إلياس سركيس رئيساً للجمهورية، ساد اعتقاد بأن الحرب انتهت. دخلت قوات الردع العربية إلى لبنان، وعقد مؤتمر فاس الذي قرر مساعدات للبنان بقيمة 4 مليارات دولار لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. كلف سركيس نائب حاكم مصرف لبنان، حينها، سليم الحص وضع تصور لطريقة صرف هذه الأموال. هكذا وضع الحص هيكلية مجلس الإنماء والإعمار الذي كان مقرراً أن يكون رئيسه، قبل أن يختاره سركيس رئيس حكومة. في عام 1977، حُلّت وزارة التصميم وأنشئ المجلس بموجب مرسوم اشتراعي رقم 5، وأنيطت به ثلاث مهمات رئيسية: وضع خطة لإعادة الإعمار والتنمية، وتحديد جدول زمني لها، وضمان تمويل المشاريع والإشراف على تنفيذها واستغلالها من طريق الإسهام في عملية إعادة تأهيل المؤسسات العامة لتمكينها من تحمل مسؤولية تنفيذ عدد من المشاريع تحت إشراف مجلس الوزراء. أعطى المجلس صلاحيات واسعة لجهة الخروج من الروتين الإداري وتعاونته مع القطاع الخاص؛ كذلك وُضع نظام مالي يسمح للمجلس بالصرف مع رقابة لاحقة، لا مسبقة. إلا أن المجلس انتقل إلى ساحة تجمع جميع القوى السياسية الفاعلة. الكل لديه حصة. الكل لديه مصلحة. الكل شريك في المحاصصات والتنقيعات.

من التخطيط إلى التنفيذ

انطلق المجلس في عمله. بدأ بوضع الخطط بالتنسيق مع الوزارات المعنية. وغالباً ما كانت هذه الخطط ذات تمويل خارجي. يشير مصدر مطلع إلى أن الإدارة العامة كانت مشلولة، فلجأ المجلس إلى خلق إدارات رديفة، منها بنك الإسكان، ووفر لها التمويل. بدئ العمل بمشاريع ينفذ المجلس جزءاً منها وتنفذ الجهات المعنية الجزء الآخر لتشجيع الإدارات على القيام بعملها. لكن بسبب التعقيدات التي كانت تعانيها الإدارات العامة، في مقابل تحرر

المجلس من هذه التعقيدات، بدأ المجلس يأخذ شيئاً فشيئاً، من الناحية العملية، دور معظم الوزارات.

بعد انتهاء الحرب، تحول المجلس يداً تنفيذية لرئيس الحكومة. عام 1993، وضع خطة متكاملة تتعلق بإعادة الإعمار والإنماء تحت اسم «خطة أفق عام 2000». طاولت الخطة كل القطاعات، كالكهرباء والمياه والبنى التحتية وتأهيل المدارس وبناء أخرى جديدة. وتضمن كل قطاع ثلاث مراحل للنهوض به، وخُددت فترة زمنية تمتد إلى ثلاث سنوات، وكُلّف إعداد الخطة 5 ملايين دولار، وفق الرقم المعلن، لكن الدراسة أهملت حكومياً، ولم تعلن.

أقر المجلس في دراسة له عام 2005 تحت عنوان «نحو رؤية للتجهيزات والخدمات العامة في أفق 10 إلى 15 سنة»، بأن «رؤى الإعمار لم تشهد إعادة نظر معمقة. لا بل اعتمدت في مجالات عدة خيارات عززت الأوضاع التي أنتجتها الحرب تحت حجج وشعارات مختلفة، بدءاً من البراغمة السياسية، وصولاً إلى البحث عن التوازن في الاعتمادات المخصصة. وبقيت الدراسات القطاعية تمثل حالة استثنائية. وحين وُضع مثل هذه الدراسات (مخطط النقل بين عام 1993 وعام 1994، على سبيل المثال، أو خطة تجميع المدارس) لم يتخذ أي قرار حكومي بصددها، لا سلباً ولا إيجاباً، فبقيت من دون تأثير على لائحة المشاريع الموجودة سابقاً».

هذا الواقع لا ينكره رئيس دائرة التنفيذ والمعلوماتية في المجلس إبراهيم شحور. «للمجلس أدوار أساسية ثلاثية: تخطيط، تمويل، تنفيذ. إلا أن دوره الأخير غلب الدورين الأولين». لهذا المنحى أسبابه، فقد رفض مجلس الوزراء خطياً تقدم بها المجلس «مثل خطة أفق 2000، وخطة النقل ومشروع تجميع المدارس، وبعض الخطط تأخر كثيراً قبل إقراره مثل المخطط التوجيهي للأراضي اللبنانية». يقدم شحور مثلاً آخر؛ إذ إن خطة المدارس التي كانت تهدف إلى إنشاء مدرسة واحدة لعدد من القرى رفضت لأسباب مناطية. «فكل نائب وكل فريق سياسي يريد مدرسة لمنطقته». هكذا

تتحكم السياسة في كل مفاصل عمله المجلس، ولكل سياسي شقيق في المجلس أو ابن أو قريب

منصب نائب الرئيس ياسر بري، شقيق رئيس مجلس النواب نبيه بري، فيما كان النائب الثاني للرئيس لأن قرداحي (توفي أخيراً) من حصة الرئيس إميل لحود. أما مفوض الحكومة لدى المجلس، وليد صافي، فهو حزبي منتسب إلى الحزب التقدمي الاشتراكي. وتنسحب المحاصصة على مكتب المجلس ومجلس الإدارة: غازي حداد (حصة ميشال المر)، ومالك العياص (الحصة الدرزية أرسلان - جنبلاط)، ويحيى السنكري (عديل الرئيس السابق عمر كرامي).

يتألف المجلس من ست إدارات: التخطيط، التمويل، المشاريع، المالية، الشؤون القانونية، والإدارة، والثلاث الأولى هي الأهم بين الإدارات الست. ومنذ إنشائه وحتى 2008، كان التوظيف في المجلس يخضع لكوّتا المحاصصة نفسها، ولا يمكن أن يتم إلا بـ «الواسطة»، وراتب الموظفين تبدأ من 900 ألف ليرة (للحراس الجدد) لترتفع بين رؤساء الدوائر والأقسام إلى 10 ملايين ليرة، ويضم المجلس نحو 200 موظف ضمن الملاك، إضافة إلى نحو 300 متعاقد على المشاريع، ومتعاقدين عبر شركات توظيف. تتحكم السياسة في كل مفاصل عمل المجلس.

حوار زحلة: مثله العجينة «إذا ما لزقت... بتعلم»

حسابات المصافحة». موقف ماروني، ورفضه لكل طروحات المطران درويش، وضعتهما مصادر متابعة في زحلة ضمن «قجة» الخسائر السياسية التي يلحقها نائب الكتائب بحزبه على الساحة المحلية لمصلحة القوات اللبنانية، التي شاركت بقوة في الحوار عبر نوابها طوني أبو خاطر وجوزف صعب المعلوف وشانت جنجنيان. وفرسان القوات الثلاثة فتحو حوارات جانبية مع وزير التيار الوطني الحر غايي ليون، ونائبه السابق سليم عون، بعيداً عن الخلاف السياسي، من دون أن ينسوا أهمية لقائهم مع سكاف وقتوش والغرزلي وخليل الهراوي، ومدى

من النائب الكتائبي تأكيدات بالمشاركة، بعيداً عن حساباته المتعلقة بجريمة مقتل شقيقه نصري ماروني. وأبلغ درويش قبل بدء جلسة «طاولة الحوار الزحلي» الصحافيين، أنه لم يتلقَ اعتذاراً رسمياً من ماروني، وأنه فوجئ بموقف الأخير الراض الحضور. وكشفت جهات متابعة لـ «الأخبار» أن ماروني أرسل بالواسطة رسالة إلى المطران مساء أول من أمس، يقول فيها إنه «مخرج من مصافحة إيلي سكاف». وتابعت هذه الجهات إن درويش تمنى عليه الحضور قائلاً له: «إن عدم مصافحتك لسكاف ليس أمراً محرراً لك، بل يمكنك الحضور والمشاركة بعيداً عن

وبحسب معنيين بالحوار، فإن النائب الكتائبي «أيقن أن حضوره سيضعفه، وسينسف أدبياته السياسية - الشخصية في حال جلوسه إلى جانب إلياس سكاف وقتوش وسليم عون وغايي ليون وإيلي الغرزلي». بناءً على ذلك، يقول أحد الكتائبيين في زحلة، «فُصل ماروني الاعتكاف، مرسلأ اعتذاره عن عدم الحضور إلى المطران عبر وسائل الإعلام». استهداف النائب ماروني لطاولة الحوار لم يمنع المطران درويش من تحقيق هدفه، بحده الأدنى، وجمع قادة المدينة، رغم امتعاضه من خطوة ماروني، التي لم يجد لها تفسيراً واضحاً. فالمطران كان قد تلقى

عفيف دياب

لم يُكتب النجاح لطاولة الحوار في زحلة، أمس. انتهى الحوار قبل أن يبدأ، وخرج أكثر من مشارك فيه ليتحدث عن لقاء لا يعول عليه في رسم حياة سياسية أكثر هدوءاً في عروس البقاع. لقاء وزراء زحلة ونوابها الحاليين والسابقين، لم يمر بهدوء، كما أرادته صاحب الدعوة المطران عصام درويش. إذ سرعان ما تعرض لرصاص قاتل من نائب «القاعدة الكتائبية» في زحلة إيلي ماروني. فالأخير أصاب مشروع لَم الشمل في مقتل. لم يكتفِ الرجل لكل مواقفه السابقة الداعمة لمشروع درويش.

لم يؤدّ اللقاء الحواري

الذي جمع نواب زحلة ووزراءها، الحاليين والسابقين، نتيجته كاملة. فالنائب إيلي ماروني غاب عنه، لكن اللقاء عُقد على طاولة مطران زحلة عصام درويش، رغم أن جلّ ما تحقّق منه هو... انعقاده